تقرير

خليل حرب
Khalilharb66@gmail.com

تحدّيات معيشيّة وقانونيّة ولا حلول حاسمة تركيا والأردن: نحو 5 ملايين نازح

تحمل تركيا والاردن، الى جانب لبنان، العبء الاكبر من ازمة النزوح السوري، اذ يضم البلدان نحو 5 ملايين نازح سوري، يواجهون العديد من التحديات المعيشية والاجتماعية والسياسية، لكن اوضاعهم تبدو اكثر تنظيما وضبطا مقارنة بالساحة اللبنانية

في حين ان هناك نحو 1.4 مليون سوري في الاردن منذ العام 2011، فان نصفهم تقريبا، وتحديدا نحو 656 الف شخص، مسجلين بصفة لاجئ في سجلات مفوضية الامم المتحدة للاجئين، في حين ان بيانات رئاسة ادارة الهجرة التركية تشير من جهتها الى ان اجمالي عدد السوريين المقيمين والخاضعين لبند ما يسمى "الحماية الموقتة"، بلغ نحو 3.2 ملايين شخص. لكن هناك نحو 750 الفا من السوريين في الاردن هم من المقيمين في المملكة قبل اندلاع الازمة السورية، من خلال روابط النسب والمصاهرة والعلاقات التجارية بين البلدين.

ومع ذلك، فان الاردن يعتبر من اكثر الدول تأثرا بتداعيات ازمة النزوح حيث يستضيف ثاني اعلى نسبة في العالم من حيث عدد اللاجئين نسبة للفرد الواحد. وهناك اكثر من 200 الف لاجئ في المخيمات والمناطق الحضرية يحصلون على المساعدات المقدمة من مفوضية اللاجئين التي توزع مساعدات نقدية من خلال المحافظ الالكترونية.

بعد مرور اكثر من عقد من الزمن على الازمة السورية، فان التعامل مع ملف اللاجئين في الاردن، يواجه تحديات ازمة تمويل وهي ازمة تفاقمت منذ فترة جائحة كورونا ثم اشتعال الحرب الاوكرانية التي استنزفت الجهات المانحة الدولية والاوروبية، ثم الان في ظل الحرب الاسرائيلية على غزة. وتعمل مفوضية اللاجئين مع الحكومة الاردنية والشركاء والجهات المانحة لضمان استمرار الوصول الى الخدمات والدعم الانساني والتنموي المستمر للاستجابة للاجئين.

> **الاردن الاكثر تضررا وتأمين 22% من التمويل**

اردوغان يحمل صورة لمخيم تركي لايواء النازحين.

وبحسب الارقام الرسمية في الاردن، فان التكلفة الاجمالية لاستضافة اللاجئين السوريين في المملكة خلال العقد الماضي بلغت نحو 16 مليار دولار، في حين ان الدعم الدولي السوريين شهد تراجعا خلال السنوات الاخيرة، فمن 62% من الاحتياجات في العام 2016، الى 50% في العام 2019، ثم انخفاض اخر في العام 2021 لتبلغ 30.6% فقط من الاحتياجات.

في الوقت نفسه، تظهر ارقام مفوضية اللاجئين في الاردن انها حصلت على 22% فقط من متطلباتها المالية لسنة 2023، اي حوالي 88 مليون دولار من اصل ما يقرب من 390 مليون دولار، اجمالي المطلوب.

وبالاجمال، فان هناك 5 مخيمات للاجئين السوريين في الاردن، 3 منها رسمية والباقيان موقتان، بينما يعيش حوالي 90% من السوريين عموما في البلدات والمدن الاردنية وليس في المخيمات.

من بين ابرز المخيمات في الاردن، هو مخيم الركبان الذي اقيم عند مثلث الحدود السورية - الاردنية -العراقية في منطقة صحراوية نائية، ويشكل المخيم تحديات امنية كبيرة للسلطات الاردنية حيث يعتقد ان هناك العديد من الخلايات الناشطة للجماعات الارهابية في داخله، بما في ذلك من تنظيم داعش. ووصل عدد المقيمين في المخيم الى نحو 100 الف شخص، لكن السلطات الاردنية بالتعاون مع منظمات دولية، عمدت في العام 2019 الى تسهيل عودة الالاف منهم الى مناطقهم في الداخل السوري.

وهناك ايضا مخيم الزعتري، الواقع بالقرب من مدينة المفرق، ويقطنه نحو 80 الف شخص، بالاضافة الى مخيم الازرق الذي يقع في شمال شرق المملكة ويقطنه نحو 38 الف شخص.

وعمدت السلطات الاردنية الى تنظيم اليات عمل اللاجئين والقطاعات التي في امكانهم العمل بها من خلال التعاون مع مفوضية اللاجئين. وحددت السلطات نماذج العمل الى صيغتين، الاولى هي العمل المرن وهو تصريح يستخرجه اللاجئ ولا يحتاج الى صاحب عمل محدد ويمكنه الانتقال من عمل الى اخر ويتطلب بعض الاوراق القانونية كالتسجيل في اقرب مكتب عمل تابع لمديرية الشؤون في الاردن بالاضافة الى الاوراق الثبوتية.

ضمن هذه الصيغة في امكان النازح السوري العمل في قطاعات مثل الزراعة وصيد الاسماك التعدين واستغلال المحاج والمخابز وامدادات الكهرباء والغاز وتكييف الهواء والعمل في المجاري وادارة النفايات والتشييد والبناء وتجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والدراجات النارية، والعامل في مطعم والفنون والترفيه.

الصيغة الثانية تتعلق بنظام العمل المرتبط بصاحب العمل، وهي تلقي المسؤولية القانونية على مدير المنشأة او الشركة التي يعمل بها النازح من اجل استخراج الاوراق القانونية اللازمة.

اما في تركيا، فقد جرى استغلال ورقة النازحين سياسيا في سياق موقف السلطات التركية المؤيد لمعارضي الحكومة السورية، وهو موقف تطور الى الدعم العسكري والمالي المباشر للجماعات التي حملت السلاح ضد الدولة وبسطت سيطرتها على مدن وقرى في الشهور والسنوات التالية.

وارتدى الموقف التركي في البداية طابعا انسانيا حيث كانت انقرة تبدو مقتنعة بأن "الثورة" على نظام الرئيس بشار الاسد ستحقق مرادها خلال فترة قصيرة وسيعود النازحون بعدها الى الاراضي السورية، لكن تعثر المحاولة، وتصاعد التسليح والاقتتال، دفع بمئات الالاف الاخرين من السوريين الى داخل الاراضي السورية.

نازحون في احدى المناطق التركية.

في مخيم الزعتري في الاردن.

وقد حاولت السلطات التركية لاحقا تحويل قضية النازحين الى ورقة ضغط وابتزاز على اوروبا، حيث راحت تطالب بحصولها على مليارات الدولارات في مقابل استضافة النازحين، بل انها تورطت بشكل مباشر بالتهديد - ونفذت تهديداتها هذه - بفتح حدودها امام النازحين للتدفق على الاراضي الاوروبية.

وكان من المتوقع ان تضخم اعداد النازحين السوريين في تركيا لن يمثل مشكلة كبيرة امام السلطات والمجتمع في تركيا بالنظر الى ان نسبتهم مقارنة بالعدد الاجمالي الكبير لمواطني تركيا، ظلت محدودة، لكن ذلك لم يحصل، واثار وجود النازحين السوريين العديد من المشكلات العنصرية الطابع بالاضافة الى حملات اعتداء وترحيل لاعداد كبيرة. ورغم ذلك، فان وزارة الداخلية التركية كشفت ◄

◄ في كانون الاول الماضي ان عدد السوريين الحاصلين على الجنسية التركية حوالى 238 الف شخص.

وبحسب بيانات ادارة الهجرة التابعة لوزارة الداخلية، يعيش 3 ملايين و426 الفا و719 لاجئا سوريا في تركيا بموجب قانون الحماية الموقتة. وفي مقابل 63 الف شخص فقط يقيمون في مراكز الايواء الموقتة، يعيش اكثر من 3.3 ملايين خارج هذه المراكز، وخصوصا في ولايات مثل اسطنبول وغازي عنتاب وشانلي اورفا واضنة وازمير وانقرة وقونية، ويعيش بالتالي نحو 98% من النازحين في المدن.

خلق هذا الوجود الكبير العديد من المشكلات امام السلطات الامنية ايضا، حيث ثبت تورط مجموعات من النازحين في عمليات ارهابية مرتبطة بخلايا لها ارتباطاتها السورية او التركية. كما شهدت العديد من المدن والمناطق اعتداءات كانت تطال نازحين او محلات عملهم، وهي ظاهرة تفاقمت في الشهور الاخيرة التي سبقت الانتخابات التي شهدتها تركيا في العام 2023، ودخلت في البازار الانتخابي بين حزب العدالة والتنمية الحكم وبين احزاب وشخصيات تخوض الانتخابات.

وبينما تشير الارقام التي اعلنتها الرئاسة التركية ان نحو 500 الف سوري عادوا طواعية الى بلادهم، فانه تتحدث عن خطة لاعادة مليون نازح آخر.

وتصاعدت المزايدات الانتخابية حول النازحين واوضاعهم الى درجة كان المرشحون يطرحون تصوراتهم ويروجون لها بناء على مدى صرامتهم وحسمهم والسرعة التي يعتزمون فيها اخراج النازحين من تركيا، واعادتهم الى سوريا، في حين كانت الحكومة التركية تطرح فكرة انها تقوم تدريجيا باعادة توطين النازحين في مناطق خاضع لسيطرتها في الشمال السوري، من خلال اقامة مشاريع بناء واسعة في تلك المناطق مخصصة لهم.

وكانت تركيا استحدثت في اوائل العام 2016 نظام تصاريح العمل لمساعدة اللاجئين على الاعتماد على انفسهم واعفاء انقرة من العبء المالي الناجم عن ايوائهم، الا ان العقبات القانونية منعت اصحاب العمل من توظيفهم باعداد كبيرة. فعلى سبيل المثال، فانه قبل التعاقد مع لاجئ سوري، يخضع اصحاب العمل لفترة انتظار مدتها 4 اسابيع، يتحتم عليهم خلالها ان يدعموا بالوثائق عدم وجود مواطن تركي يتمتع بمهارات متساوية لملء المنصب الشاغر. وبالاضافة الى ذلك، ينص القانون على انه ليس في امكان السوريين الخاضعين للحماية الموقتة ان يتجاوزوا نسبة 10% من القوة العاملة في اي شركة. والى جانب ذلك، لا يستطيع اللاجئون سوى التقدم بطلب للحصول على وظائف في المحافظات التي هم مسجلين فيها، وهو شرط يتسبب باحداث تنافس قوي على صعيد العمل الرسمي لأن حوالى 78% منهم يتمركزون في 12 محافظة.

في هذا الاطار، يسمح لبعض ارباب العمل في مجال الزراعة وتربية الحيوانات بتوظيف السوريين المشمولين بالحماية الموقتة. بينما من المسموح للنازحين السوريين ان يعملوا كعمال موسميين من دون تقديم طلبات للحصول على تصاريح عمل، الا ان العديد من المهن الاخرى ممنوعة بالكامل على السوريين مثل طب الاسنان والصيدلة والطب البيطري والعمل القانوني والامن والسمسرة الجمركية. وفي ظل هذه القيود، فان اقل من 1% من السوريين ممن هم في سن العمل منخرطون في سوق العمل الرسمي لتركيا حيث ان الغالبية تفضل العمل في الاقتصاد غير الرسمي بسبب التكاليف المرتبطة بالحصول على تصاريح العمل.

مخيم الركبان على الحدود الاردنية ـ السورية.

اللاجئون

تعتبر سوريا بحسب المنظمات الدولية اكثر دولة في العالم تضم النازحين داخليا برقم يصل الى نحو 6.7 ملايين شخص، بينما يصل عدد النازحين الاجمالي في العالم نحو 60 مليونا.

في المقابل، هناك نحو 7 ملايين سوري من اللاجئين حول العالم غالبيتهم في لبنان وتركيا والاردن.

وبحسب وزير الخارجية الاردني ايمن الصفدي، فان بلاده التي تجاوزت طاقتها الاستيعابية في ما يتعلق باستضافة اللاجئين، تعتبر انه يجب تكثيف الجهود لتأهيل البنى التحتية في سوريا لتسهيل عودتهم الطوعية اليها وحل الازمة بشكل جذري.

1944
Since
SACCAL